مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ صباح الخالد متقدما الحضور الحكومي

الموسى يشكر الجميع على منحه الفرصة لإصلاح ملف

مجلس الأمة يجدد الثقة بوزير الأشغال .. ويوافق

محمد الفارس:رؤية 2035 التي تتبناها الكويت مستمرة في تحقيق المستهدفات وما تضمنه النطق السامي

عبدالوهاب الرشيد : تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشروعات الشراكة وتنمية سوق العمل

مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي تبلغ 13 مليار دينار كويتي والهدف في عام 2025 بلوغ 15 مليارا

●●●●

العمالة الوطنية في القطاع الخاص تصل إلى 72 ألف موظف في ظل الطموح بالوصول بهم إلى 100 ألف

فرحة الوزير بتجاوز الاختبار

الوزير محمد الفارس يطلب عرض خطة الحكومة

رنا الفارس:تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة وتعزيز جودة إمدادات الكهرباء

●●●●

المضف: تطوير رأس المال البشري الإبداعي ومواءمة المناهج وفق قيم الإنتاجية والتنافسية والاستدامة

كتب أحمد الهديبان

جدد مجلس الأمة أمس الثقة بوزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى ،إذ أظهرت نتيجة التصويت على الطلب والتي تمت نداء بالاسم موافقة 22 نائبا على طلب طرح الثقة ورفض 21 نائبا من إجمالي الحضور وعددهم 43 نائبا.

ووافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل قانون الرعاية السكنية بما يشمل إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من إجراءات العرض على الجهاز المركزي للمناقصات العامة ومن موافقات ديوان المحاسبة عند تنفيذ مشروعاتها.

ونظر المجلس في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ 16 للسنوات «2021/2022-2024/2025».

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الكهرباء والماء محمد الفارس «إن رؤية 2035 التي تتبناها دولة الكويت مستمرة في تحقيق المستهدفات وما تضمنه النطق السامي»، مشيرا إلى ان «نجاح الإصلاح الشامل يتطلب وعيا ومسؤولية وتعاونا بين المجلس والحكومة».

فيما أكد وزير المالية أن محور الإصلاح المالي والاقتصادي من برنامج عمل الحكومة يتكون من 29 مبادرة و4 مستهدفات أساسية.

بدورها أكدت وزيرة الدولة لشؤون البلدية ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة رنا الفارس أن محور تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة يستهدف تحسين مؤشر البنية التحتية وتحسين جودة امدادات الكهرباء.

من ناحيته أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي المضف أن محور تطوير رأس المال البشري من برنامج عمل الحكومة يهدف إلى إصلاح منظومة التعليم عبر عدة مبادرات تسهم في تكوين رأسمال بشري ابداعي.

من ناحيته قالت رئيسة ديوان الخدمة المدنية مريم العقيل إن محور إعادة هيكلة القطاع العام في برنامج عمل الحكومة جاء ترجمة لأهمية تطوير الهيكل الإداري في الجهاز الحكومي وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ورفع رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي جلسة مجلس الأمة التكميلية إلى الجلسة الخاصة الساعة 11 من صباح اليوم الخميس.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس التكميلية أمس الأربعاء المنعقدة لاستكمال مناقشة بقية البنود المدرجة على جدول أعمال الجلسة العادية.

واستهل المجلس أعمال جلسته ببند مناقشة طلب طرح الثقة المقدم من 10 نواب في جلسة المجلس العادية يوم الثلاثاء قبل الماضي في وزيرالأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى.

وقال رئيس المجلس مرزوق علي الغانم في مستهل الجلسة إنه في جلسة المجلس العادية الماضية «الثامن من مارس الجاري» وعلى إثر مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة في الوزير.

وأضاف الغانم أنه قبل التصويت على طلب طرح الثقة سيعطي الكلمة لاثنين من النواب من مقدمي طلب طرح الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدميه وفقا لترتيب أسمائهم فيه.

وذكر أنه سيعطي الكلمة أيضا لاثنين آخرين من معارضي طلب طرح الثقة ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأربعة ثم الانتقال بعد ذلك إلى التصويت على طرح الثقة وذلك استنادا إلى المادة «101» من الدستور.

وتحدث نائبا مجلس الأمة شعيب المويزري ومرزوق الخليفة مؤيدين لطلب طرح الثقة بوزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى في حين تحدث النائبان يوسف الغريب وخليل الصالح معارضين للطلب.

وانتقد المويزري إحالة الوزير الموسى ملف التجاوزات في الحيازات الزراعية إلى النيابة العامة بصورة «منقوصة وغير مكتملة» من حيث المستندات والوقائع حسب قوله.

وأكد أن الهدف من توزيع الحيازات الزراعية هو توفير الأمن الغذائي للبلاد فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية منتقدا تساهل هيئة الزراعة في تحويل الحيازات الزراعية إلى «استراحات» يتم الاستفادة منها ماليا وليس زراعيا.

من جانبه قال النائب الغريب الذي تحدث معارضا لطلب طرح الثقة إن هناك شبه إجماع بين المزارعين على أن الوزير لم يحصل على الوقت الكافي للعمل والاطلاع على المشكلات فكيف له أن يعالجها.

وأشاد الغريب بدور الوزير في عرض التسلسل التاريخي للحيازات واحالة الملف برمته الى النيابة العامة.

من ناحيته اعتبر النائب مرزوق الخليفة الذي تحدث مؤيدا لطلب طرح الثقة أن الوزير الموسى مسؤول عن تجاوزات في الحيازات الزراعية،مضيفا أن تعذر الوزير بصدور مرسوم الحاق تبعية هيئة الزراعة الى وزير الاشغال لم يتجاوز 22 يوما «عذر غير مبرر».

وعبر الخليفة عن استغرابه لتجاهل الوزير الرد على اسئلة النواب بخصوص الحيازات الزراعية داعيا الوزير الى الاجابة على اسئلة النواب بكل شفافية ووضوح وعدم التحجج بذريعة السرية.

بدوره اكد النائب الصالح الذي تحدث معارضا لطلب طرح الثقة ان الوزير جاد بمكافحة الفساد ومعالجة المشكلات والدليل على ذلك تحركه على ملف الزراعة عن طريق احالة تقرير لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بشأن الحيازات الزراعية الى النيابة العامة وكذلك ارسال كتاب الى الفتوى والتشريع يستفسر منه الراي القانوني بشأن انتهاء مراسيم نواب مدير عام «هيئة الزراعة» والذين ما زالوا على رأس عملهم.

وانتقد الصالح قيام بعض النواب بمحاولة اعدام الوزير سياسيا من خلال هذا الاستجواب وطرح الثقة به.

وفي نهاية النقاش جدد مجلس الأمة الثقة في وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى.

وأظهرت نتيجة التصويت على طلب طرح الثقة التي تمت نداء بالاسم موافقة 22 نائبا على طلب طرح الثقة ورفض 21 نائبا على طلب طرح الثقة من إجمالي الحضور وعددهم 43 نائبا.

وأشارت المادة «101» من الدستور إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته إذ نصت بأنه «إذا قرر المجلس عدم الثقةبأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا».

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين «143» و«144» من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن «يكون بناء على رغبةالوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء».

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة «أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشتركالوزراء في التصويت على الثقة».

وانتقل المجلس بعد ذلك إلى بند الاقتراح بقانون بتعديل مادة من قانون «الرعاية السكنية».

ووافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل قانون الرعاية السكنية بما يشمل إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من إجراءات العرض على الجهاز المركزي للمناقصات العامة ومن موافقات ديوان المحاسبة عند تنفيذ مشروعاتها.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في المداولة الأولى في جلسة المجلس التكميلية اليوم الأربعاء بموافقة 45 عضوا ورفض 7 أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 52 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في المداولة الثانية موافقة 46 عضوا ورفض 7 أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضوا.

أكد وزير الأشغال علي الموسى أنه سيواصل العمل من أجل إصلاح ملف الحيازات الزراعية.

وقال الموسى عقب تجديد مجلس الأمة الثقة ، «أتوجه بالشكر الجزيل لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء على دعمهم اللامحدود، والشكر موصول للأخ رئيس مجلس الأمة والأخوة النواب على تجديد الثقة».

وأضاف: «سأواصل العمل مع الأخ النائب عبدالله المضف لإصلاح ملف الحيازات الزراعية، وملاحظاته وكل ما ورد في الاستجواب محل اهتمام».

وكان مجلس الأمة أنهى جلسة الأمس بمناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة «5» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى إلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتقديم تقرير سنوي لمجلس الأمة عن الموقف المالي لميزانياتها في شأن ما ينفذ من المشاريع والإجراءات التي اتبعت في شأنها.

بدوره قال وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية والمجتمعية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني مبارك العرو إن إقرار القانون سيساعد على إنجاز المشاريع السكنية في أقرب وقت ممكن.

وأشار في مداخلة له في مجلس الأمة إلى أنه ستتم زيادة دفعات التوزيعات في مدينة جنوب سعد العبدالله موضحا أنه إذا تم إقرار ميزانية مدينة جنوب سعد العبدالله فسيتم توزيعها بالكامل.

بدوره، شكر النائب عدنان عبدالصمد اللجنة الإسكانية لافتا إلى أن «هناك مجموعة من القوانين المهمة تتعلق بالإسكان ونأمل التنسيق مع لجنتي التشريعية والألويات ومن ضمنها المحافظة على المناطق السكنية كسكن خاص بعد أن زاد الاستثمار في هذه المناطق ودخول شركات استثمارية على المناطق السكنية».

وقال الجمهور معقبا: «هناك تجار عقار اقتحموا المناطق السكنية بسبب قلة تكاليف الكهرباء والماء، ولن نذخر جهدا في حماية المواطن والأسرة ومكافحة رفع الأسعار وتدخل التجار في استقرار الأسرة الكويتية. وأي قانون لدى اللجنة، لن يتجاوز الشهر وسيحال للمجلس».

وانتقل مجلس الأمة إلى النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الـ 16 للسنوات « 2021 / 2022 - 2024 / 2025».

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الكهرباء والماء محمد الفارس إن «الحكومة جاهزة لتقديم برنامج عملها، ونطلب السماح بدخول الفريق المساند»، ووافق المجلس على الطلب.

ثم تحدث الفارس قائلا: «إن رؤية 2035 التي تتبناها دولة الكويت مستمرة في تحقيق المستهدفات وما تضمنه النطق السامي»، مشيرا إلى ان «نجاح الإصلاح الشامل يتطلب وعيا ومسؤولية وتعاونا بين المجلس والحكومة».

وأضاف: «إن توجيهات صاحب السمو بإقامة حوار بين السلطتين وما انتهى إليه الحوار ومناشدة أعضاء المجلس لصاحب السمو بطلب العفو وتكليف سموه رؤساء السلطات بوضع الآليات وتفضل سموه بالمكرمة السامية، من شأنها خلق الأجواء الإيجابية بين المجلسين وتوحيد الجهود لتحقيق ما يتطلع له أهل الكويت من برنامج عمل.. وعليه جاء برنامج ليؤكد حرص الحكومة على اتخاذ التدابير كافة للتنمية الاجتماعية التي تحقق الرخاء، رغم التحديات الصحية للجائحة وخطورة سلالتها وتقلب أسعار النفط وتباطؤ التعافي التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني».

رنا الفارس في كلمتها

المويزري مؤيدا لطرح الثقة

.. والخليفة أيضاً